الفصل الثالث

أمن الخليج العربي..
قراءة في المفهوم والدلالات

يناقش هذا الفصل العناصر التالية:

- أولاً: تطور مفهوم أمن الخليج العربي في ضوء الظروف الدولية.
- ثانيا: العلاقة بين أمن الخليج والأمن القومي العربي.
- ثالثا: الرؤى المختلفة لمفهوم أمن الخليج العربي.

الفصل الثالث

أمن الخليج العربي... قراءة في المفهوم والدلالات

إن أمن الخليج العربي يتأثر بالأمن القومي العربي لأن المصالح العربية مشتركة بين الأمة بأكملها وذلك باعتبار أن الخليج العربي جزءا لا يتجزأ من الوطن العربي وإن أي توتر في أي جزء من هذا الوطن لابد وأن تنعكس آثاره بالتالي على الأمن القومي العربي وحدث ذلك بالفعل أثناء حرب العراق مع إيران فقد وقفت الأمة العربية بأكملها تُؤازر العراق وحدث ذلك أيضا عندما اعتدى العراق على الكويت فالكل وقف في مواجهة العراق لأن ذلك قد أثر على امن الخليج العربي وأيضا أثر مباشرة على الأمن القومي العربي[1].

ولقد عبر مجلس التعاون الخليجي عن هذا المفهوم وباعتبار أن الخليج العربي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي فقد كان له موقف واضح وصريح على ما يتعرض له الوضع العربي وذلك بخصوص المشكلة الفلسطينية الإسرائيلية، فعلى مدار أربع وعشرين دورة عقدها المجلس الأعلى وهو يتحدث ويناقش تطور هذه المشكلة ودائما حث الشعب الفلسطيني على التمسك بحقه في تقرير مصيره وذلك يعبر عن أن دول مجلس التعاون الخليجي جزءاً لا يتجزأ من العالم العربي، ففي الدورة الأولى بحث

(1) أسامة الغزالى، حرب الخليج والأمن القومى العربي، مجلة الشئون العربية، العدد 35، لسنة 1984، جامعة الدول العربية، تونس، ص 57.

أعضاء المجلس الوضع الخطير الناتج عن تصاعد العدوان الصهيوني على الأمة العربية وناقشوا بروح من المسئولية القومية ما تمارسه إسرائيل من انتهاك في لبنان الشقيقة والقصف الوحشي للمدن والقرى اللبنانية وحرب الإبادة التي تقوم بها ضد فلسطين واعتداءاتها على قوات الدرع العربية وتهديدات سوريا الشقيقة وأكدوا وقوفهم إلى جانب سوريا ومساندتهم الكاملة لها[1].

وهذه النظرة لمجلس التعاون الخليجي للكيان الصهيوني بوصفة المصدر الرئيس للخطر المشترك هو ما يظهر بجلاء مدى حرص المجلس على ربط أمن الخليج بالأمن القومي العربي باعتبار أن الوطن العربي جسد واحد لا يمكن فصل هموم أي منطقة عن منطقة أخرى منه فمشاكل الوطن واحدة وهموم الشعب العربي واحدة على امتداد هذا الوطن.

وذلك على الرغم من أن الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية تحاول دائما الفصل بين القضية الفلسطينية أو ما يسميه الغرب مشكلة الشرق الأوسط عن ما يحدث في الخليج من توتر وفقدان الشعور بالأمن لهذه المنطقة فإن لهذه المحاولات دوافع أهمها العمل على تفتيت الوطن العربي من أجل إضعافه لضمان بقائه في قبضة الغرب رغم حصوله على استقلاله السياسي فإذا عدنا قليلا إلى الوراء فإننا يمكن أن نرى بكل وضوح مدى ترابط بين ما يحدث في الخليج وما يحدث على خطوط المواجهة مع العدوان الصهيوني، فقد امتدت في خلال السبعينيات واتسعت لتشمل دول الخليج، فمنذ عام 1973 ونتيجة للاستخدام السياسي للنفط أصبحت دول الخليج قوة مؤثرة في قضية الصراع العربي الإسرائيلي[2].

والوضع السابق ذكره يوضح مدى الارتباط بين أمن الخليج العربي والأمن العربي

---

(1) راجع البيان الختامى للدورة الأولى لمجلس التعاون الخليجي المنعقدة في أبو ظبى سنة 1981.

(2) راجع في ذلك د.حسن أبو طالب، العربية السعودية وظلال القدس، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1996.

في مواجهة الصراعات التي تؤثر على أمنهم معاً ولن يتخلى أي من الطرفين عن الآخر كما إن الدول العربية تنظر إلى أي تهديد لهذه الدول على أنه تهديد للأمن القومي العربي بما في ذلك جميع المشكلات الاقتصادية سواء كانت متعلقة بالنهب النفطية أو كانت منها ما يتعلق بالعمالة الوافدة ومما لذلك من تأثيرات على التركيبة الاجتماعية السكانية لهذه الدول وخاصة أنها دول تعانى من ضالة شديدة في حجم سكانها الأصليين.

ومِنْ ثَمَّ يمكن تناول إشكالية أمن دول مجلس التعاون من خلال العناصر التالية :

أولاً : تطور مفهوم أمن الخليج العربي في ضوء الظروف الدولية

لقد تحدد مفهوم أمن الخليج العربي أثناء الاستعمار البريطاني من منظور هذا الأخير للخليج باعتباره بوابة الدفاع عن الهند من ناحية وثرواته الدفينة من ناحية أخرى، ومن هذا المنظور اتخذ عدة وسائل لتحقيق هذا الأمن وهي:

1- حراسة مياه الخليج.
2- التفرغ لمكافحة تجارة الرقيق حتى تتمكن بريطانيا من تفتيش السفن التي تمر بالخليج.
3- التحكم في تجارة الأسلحة التي بدأت تتدفق إلى الخليج بمناسبة الحرب الأفغانية 1879- 1880م والهدف من ذلك هو أن لا تكون في أيدي القبائل المعادية لبريطانيا في المنطقة أي أسلحة تدافع بها عن نفسها.
4- إتباع سياسة " فرق تسد "، وتقطيع أوصال الروابط بين الإمارات وربطها بها مباشرة.
5- محاولة عزل تلك الدول عن العالم الخارجي المحيط بها حيث قررت بريطانيا ألا يتم أي تعامل خارجي مع هذه الإمارات مباشرة إلاَّ عن طريقها[1].

(1) فاروق الطويل، الخليج العربي والأطماع الخارجية، دار النهضة، القاهرة، 2005م، ص 17-18

وبدأ مفهوم الأمن يتغير بعد أن قررت بريطانيا الانسحاب من الخليج العربي فقد ظهرت عدة عوامل أثرت على المفهوم الجديد لأمن الخليج العربي **أهمها**:

أ - انهيار قدرة بريطانيا على الاستمرار في رعاية التزاماتها السياسية والعسكرية في المنطقة.

ب- تقسيم المصالح إلى قسم شرقي متخذ الأيديولوجية الشيوعية أساساً له ويتزعمه الاتحاد السوفيتي سابقاً وقسم غربي وهو يتخذ الرأسمالية وتتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية.

ج- الوقوف في مواجهة الاستعمار وظهور القومية العربية قبل أن تقرر بريطانيا الانسحاب من الخليج العربي في عام 1968م[1].

وبانسلاخ هذا المفهوم للأمن الخليجي بناءً على ما سبق ذكره من عوامل، وتحرر منطقة الخليج من وطأة الاستعمار الإنجليزي، ظهر مفهوم جديد لأمن الخليج ارتبط في جانبه الأول بالأمن القومي العربي باعتبار أن الخليج العربي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، وفي جانبه الآخر بالأمن الدولي بسبب عنصر البترول الذي يمثل ثروة اقتصادية ضخمة لهذه المنطقة التي أصبحت محط أنظار القوى العظمى والكبرى في العالم.

ومن هنا يمكن القول بأن مفهوم أمن دول الخليج العربية قد تركز على الداخل أكثر منه على المحيط الخارجي، فبعد خروج البريطانيين شعر أهل الخليج بعدم الاستقرار الأمني فلقد كان خروج البريطانيين من الجنوب العربي له أثر بالغ على تلك الإمارات الصغيرة، وبخاصة بعد استيلاء جمهورية اليمن الجنوبي على الدولة الكثيرية، والدولة القعيطية التي تشابه إلى حدّ التطابق لإمارات الخليج العربي. وكانت دلالاتها السياسية ناقوس خطر يدق بعنف في أروقة الحكم الخليجية. وكان الحلُ بالنسبة إلى دول الخليج الناشئة هو في الاتحاد الطوعي في ما بينها بدلاً من الأخذ بنموذج الوحدة اليمنية القسرية، فكان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة بين سبع إمارات كدولة

---

(1) أحمد رشاد، الأمن القومي العربي، الدار الدولية للنشر، القاهرة، 2004م، ص 64.

موحدة هو الحل الأول لتلافي الوقوع في مصير إمارات الجنوب العربي، ثم جاء الحل الثاني ولو بشكل أقل تماسكاً، وهو قيام مجلس التعاون كمنظمة أمن جماعي لدوله. وصارت دول الخليج العربي ترى أن أمن الخليج هو أمنها كدول، بالإضافة إلى حماية وتأمين الممرات المائية التي تعتبر الشريان الحيوي لنقل البترول. ولما لهذه الممرات المائية الدولية من أهمية اقتصادية، فإن ضمان أمنها وحمايتها يكون بالاشتراك مع الجماعة الدولية ودول الخليج. وتبنت دول مجلس التعاون الخليجية العربية مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وحلّ الخلافات بالطرق السلمية، ومبدأ التعايش السلمي والأمن الجماعي لدول مجلس التعاون الخليجي، وإبعاد المنطقة عن النفوذ الأجنبي، وتبنّي سياسة الحياد[1].

ثانياً : العلاقة بين أمن الخليج والأمن القومي العربي

إن أمن الخليج العربي يتأثر بالأمن القومي العربي لأنها مصالح مشتركة بين الأمة العربية بأكملها وذلك باعتبار أن الخليج العربي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي وإن أي توتر في أي جزء من هذا الوطن لابد وأن تنعكس آثاره بالتالي على الأمن القومي العربي[2]، وحدث ذلك بالفعل أثناء حرب العراق مع إيران فقد وقفت معظم أو أغلب الدول العربية تؤازر العراق وحدث ذلك أيضا عندما إعتدى العراق على الكويت فالكل وقف في مواجهة العراق في رفض الغزو،لأن ذلك يؤثر على أمن الخليج العربي وأيضاً يؤثر مباشرة على الأمن القومي العربي، وقد أثر ذلك بالفعل[3].

---

(1) د. ظافر العجمي، أمن الخليج العربي في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية،مرجع سابق، ص 293

(2) أسامة الغزالي، حرب الخليج والأمن القومي العربي، مجلة الشئون العربية، العدد 35، سنة 1984م، جامعة الدول العربية، تونس، ص 57.

(3) عمر محجوب عمر – أمن الخليج العربي والصراع العربي الإسرائيلي، المستقبل العربي، العدد 3، سنة 1981م، وانظر أيضا د. عطا محمد زهرة – الأمن القومي والعمل العربي المشترك، المستقبل العربي – العدد 94، سنة 1996م.

ولقد عبر مجلس التعاون الخليجي عن هذا المفهوم وباعتبار أن الخليج العربي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي فقد كان له موقف واضح وصريح على ما يتعرض له الوضع العربي وذلك بخصوص المشكلة الفلسطينية الإسرائيلية على مدار الدورات المتعاقبة للمجلس، وفي الدورة الخامسة والعشرين في عام 2007 م تحدث وناقش تطور هذه المشكلة ودائما يحث الشعب الفلسطيني على التمسك بحقه في تقرير مصيره، وذلك يعبر عن أن دول مجلس التعاون الخليجي العربي جزءٌ لا يتجزأ من العالم العربي، ففي الدورة الأولى بحث أعضاء المجلس الوضع الخطير الناتج عن تصاعد العدوان الصهيوني على الأمة العربية وناقشوا بروح من المسئولية القومية ما تمارسه إسرائيل من انتهاك في لبنان الشقيقة والقصف الوحشي للمدن والقرى اللبنانية وحرب الإبادة التي تقوم بها ضد فلسطين واعتداءاتها عليها، والتهديدات ضد سوريا، وأكد أعضاء المجلس وقوفهم إلى جانب سوريا الشقيقة ومساندتهم الكاملة لها[1].

وهذه النظرة لمجلس التعاون الخليجي للكيان الصهيوني بوصفه المصدر الرئيسي للخطر المشترك هو ما يظهر بجلاء مدى حرص المجلس على ربط أمن الخليج بالأمن القومي العربي باعتبار أن الوطن العربي جسدٌ واحد لا يمكن فصل هموم أي منطقة عن المنطقة الأخرى منه فمشاكل الوطن واحدة وهموم الشعب العربي واحدة على امتداد هذا الوطن.

والوضع السابق ذكره يوضح مدى الارتباط بين أمن الخليج العربي والأمن القومي العربي في مواجهة الصراعات التي تؤثر على أمنهم معاً ولن يتخلى أي من الطرفين عن الآخر، كما أن الدول العربية تنظر إلى أي تهديد لهذه الدول على أنه تهديد للأمن القومي العربي بما في ذلك جميع المشكلات الاقتصادية سواء كانت متعلقة بالنفط أو كانت متعلق بالعمالة الوافدة وما لذلك من تأثيرات على التركيبة الاجتماعية السكانية لهذه الدول وخاصة أنها دول تعاني من ضالة شديدة في حجم سكانها الأصليين.

---

(1) راجع البيان الختامى للدورة الأولى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقدة في أبو ظبي سنة 1981م.

ثالثاً: الرؤى المختلفة لمفهوم أمن الخليج العربي

من الممكن طرح الرؤى المختلفة لأمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية على النحو التالي:

1- المفهوم الإيراني لأمن الخليج العربي.

يتمثل مفهوم الأمن من وجهة النظر الإيرانية في فرضية أساسية مفهومها إن التدخل الخارجي أو الوجود الغربي في المنطقة يمثلان التهديد الرئيسي لأمن الخليج. وقد فرض شاه إيران نفسه كبديل من الوجود الأجنبي، ثم سقط عام 1979م. وجاءت الجمهورية الإسلامية التي ترى أن أمن المنطقة يجب أن يكون شأنا داخليا لكل دولة من دول الخليج العربي، هذا فضلاً عن ضرورة تشجيع التقارب الاقتصادي بين دول المنطقة بالطريقة المشابهة لنموذج الاتحاد الأوروبي. وكنتيجة لهذا المفهوم، فإن إيران ترفض الاتفاقيات والترتيبات الأمنية كافة التي تعقد مع دول خارج المنطقة بما فيها العربية، حيث جاهدت إيران منذ مطلع القرن العشرين على إبعاد معيار العروبة من إستراتيجيات أمن الخليج. كما أن المفهوم الإيراني لأمن المنطقة يربط أمن الخليج مع أمن دول وسط آسيا، إذ تعتبر إيران نفسها الموازن والرابط لطرفي الأمن بين الخليج العربي ودول وسط آسيا[1]. وليس الأمن في جانبه العسكري فقط مفتاح علاقات المنطقة بالعالم المحيط بها، بل إن الاقتصاد والثقافة ثغرتان أمنيتان يتوجب التركيز لكل منهما، وذلك لتربُّص العدو بنا من خلالها، حيث بات معروفاً أن معايير تعامل الغرب مع دول المنطقة من الوجهة الجيوسياسية تقوم باعتبارها ضرورة ممكنة توجب جذبها جذباً كاملاً إلى علاقات التبعية. وكما يرى البعض، فإن الغرب يستهدف تفتيت الثقافة العربية لما فيها من قيم وعناصر قد تقود في نهايتها إلى القوة التي تطيح مخططات الهيمنة الخارجية.

---

(1) سعدون عبد الرشيد، الخليج العربي بين الواقع والتحديات، الكويت، المؤسسة العلمية،2005، ص15.

2- المفهوم الأمريكي لأمن الخليج العربي

بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية وتدفق النفط تغيّر التهديد، وتزعزع أمن الخليج العربي، نظراً إلى التنافس البترولي المحموم بين الشركات النفطية ذات الجنسيات المختلفة حيناً والشركات ذات الجنسية الواحدة أحياناً كثيرة. ثم أخذت بريطانيا في التخلي عن الدور الذي أراد الأمريكيون أن يقوموا به، وهو لا يعدو أن يكون دور شركة الحراسة في وقتنا الحاضر، حيث كان على العسكريين البريطانيين في عدن والبحرين القيام بالمحافظة على سلامة عمليات شركات النفط الأمريكية في الغالب. ثم جاء منافس آخر لأمريكا يمتلك القوة الأيديولوجية والاقتصادية والسياسية والعسكرية، وهو الاتحاد السوفيتي سابقاً الذي كان يدرك ما يمثله الخليج للولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الغربي، فكان حذراً للغاية في سياسته تجاه الخليج العربي، وأعلن أن أمن الخليج العربي هو مسؤولية دولية، ولن يكون هناك فراغ كما تزعم الولايات المتحدة الأمريكية. التي كانت ترى أن أمن الخليج العربي هو أمن منابع النفط وخطوط إمداده، كان هذا أساساً مبدأ كارتر الذي أعلن عام 1980م بأن أي محاولة من جانب أي دولة خارجية للسيطرة على الخليج سيعتبر هجوماً على أمريكا،تمهيداً لإنشاء قوات التدخل السريع، وهو مفهوم متغيّر أيضاً بتغيّر التهديدات التي كانت تراها الولايات المتحدة الأمريكية سابقاً في الاتحاد السوفيتي، أو مستقبلاً لقوى منافسة لها، أو مهدده لمصالحها كإيران. ومِنْ ثَمَّ فقد اعتبرت الولايات المتحدة أن أمن الخليج العربي يتمثل في التواجد الأمريكي على أرض الخليج وذلك بدعوى حماية دول الخليج العربية من أية أخطار خارجية محتملة إلاَّ أن ثمة حقيقة أساسية مفادها أن التواجد الأمريكي في الخليج ما هو إلاَّ لحماية المصالح الإستراتيجية الأمريكية.

3- مفهوم دول مجلس التعاون لأمن الخليج العربي

لقد أكد أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دوراته المختلفة أن أمن الخليج يهم دول الأعضاء فقط وأن من مصلحة المنطقة إبعادها عن الصراع الدولي ولقد نظرت دول الخليج العربي على أن وقوف أمريكا بجوار إسرائيل وعدم كبح

جماحها يؤدي إلى تفاقم الصراع العربي الإسرائيلي مما يهدد أمن المنطقة لأن أمن المنطقة يعتبر جزءاً من الأمن القومي العربي لذا فقد تقدمت السعودية بمبادرة (لبنان) لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي وهذا يؤكد الارتباط بين الأمن الخليجي والأمن القومي العربي، ونظرت دول الخليج لأمنهم على أنه يعتمد على القوة الذاتية الخليجية فتكوين قوة ردع لمصادر التهديد الأخرى أمر ضروري، وهذا ما دفع وزراء الدفاع إلى وضع تصور شامل لخطة دفاعية وهي إنشاء قوة دفاع مشتركة تقوم بين دول المجلس ويأخذ أعضاء مجلس التعاون بالمفهوم الشامل لأمن الخليج العربي وهو **على النحو التالي**:

أ- الأمن الداخلي. ولقد أكد عليه المؤتمر الأول لوزراء داخلية مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقد بالرياض عام 1982م، وهو ما أكد عليه أعضاء المجلس من أجل مكافحة الجريمة والمخدرات والأمن والدفاع المدني وذلك لحماية الأمن الداخلي لهذه المنطقة واستقرار أوضاعها[1].

ب- أمن النظم السياسية. لتحقيق الروابط بين الحاكم والمحكوم والثقة المتبادلة بينهم وإحساس المواطن بانتمائه لوطنه ولأمته في جو تسوده روح الشرعية والقرآن في الحكم والإدارة.

ج- المحافظة على البنيان الاجتماعي للمجتمع الخليجي وذلك بالارتباط الوثيق بالتقاليد العربية والتمسك بالدين الإسلامي والذي يعتبر الأساس لدى هذه الدول والقضاء على التقاليد الوافدة والتي تشكل خطراً كبير ليس فقط على أبناء الخليج العربي أعضاء المجلس وإنما على الأمة الإسلامية بأكملها.

د- تنمية الروح والانسجام السياسي بين أعضاء المجلس بإزالة الخلافات والمنازعات التي تدور بين أعضائه بالطرق السلمية مثل ما تم في حالة نزاع قطر والبحرين وأنهت محكمة العدل الدولية هذا لنزاع في عام 2001م.

---

(1) راجع البيان الختامى للدورة الأولى لمجلس التعاون الخليجي المنعقدة في أبو ظبي سنة 1981م .

ومن الممكن تحديد رؤية مجلس التعاون لدول الخليج العربية للأمن الخليجي العربي على النحو التالي:

أ- مفهوم المملكة العربية السعودية لأمن الخليج العربي.

تنبع أهمية الرؤية السعودية لأمن الخليج العربي من اعتبارين يتعلق أولهما بالوزن السعودي في الخليج العربي ويرتبط ثانيهما بأهمية الخليج العربي بالنسبة لأمن المملكة السعودية بصفة عامة. فالمملكة السعودية تستمد أهميتها لأمن الخليج العربي من عدة اعتبارات أهمها أن السواحل السعودية في الخليج تشكل حوالي (16٪) من إجمالي سواحل الخليج العربي وهي بذلك ثالث دولة خليجية من حيث طول سواحلها الخليجية بعد إيران(36٪) والإمارات (24٪)، كذلك فالسعودية تعتبر قوة اقتصادية عسكرية هامة في منطقة الخليج فإذا تمت مقارنة المقدرات السعودية بإجمالي مقدرات الدول الثماني المطلة على الخليج وهي دول مجلس التعاون الخليجي العربي وإيران والعراق نجد أن السعودية تشكل (49٪) من إجمالي مساحة تلك الدول وهي بذلك أكبر دولة خليجية من حيث المساحة. ولقد تمثلت السياسة السعودية لأمن الخليج العربي والمنطقة العربية في مشروع الملك فهد (رحمه الله) وهو تسوية النزاع العربي الإسرائيلي بالوسائل السلمية حتى لا تتعرض المنطقة لأي حروب مثلما حدث بين العراق وإيران سابقاً ولذلك فإن أمن الخليج العربي يعتبر أحد المحاور الرئيسية للأمن الوطني السعودي كما أن الدور السعودي يعتبر أساسيا في أيَّة ترتيبات أمنية في منطقة الخليج العربي.

ولقد أوضحت الدراسات السياسية التي تمت في هذا الموضوع أن رؤية السعودية لمفهوم أمن الخليج العربي تقوم على ثلاثة عوامل **وهي** :

1- الموقع الإستراتيجي للسعودية.
2- التوازن الإقليمي في منطقة الخليج العربي.
3- العقيدة الدينية للنظام الأساسي السعودي.

ومن الممكن تركيز التصور السعودي لأمن الخليج العربي في عدد **من النقاط التالية**:

أ - لقد ركزت السعودية على مفهوم محدد لأمن الخليج في الفترة من عام 1967م وحتى غزو العراق للكويت واتجهت فيه إلى إبعاد منطقة الخليج عن العلاقات الأمريكية في هذه الآونة وهو إبعاد المنطقة عن الحرب الباردة القائمة بين واشنطن وموسكو ومن الملاحظ أن السعودية قد رفضت المشروع العُماني الذي تقدمت به عُمان إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 1981م والذي كان يقضي بإعطاء الدول الغربية مهمة محددة للدفاع عن مضيق هرمز، ومن المعلوم أيضا أن السعودية رفضت من قبل إقامة أيَّة قواعد عسكرية أمريكية في الخليج العربي[1].

ب- بدأت السعودية بعد نشوب الحرب العراقية الإيرانية بتجميع دول الخليج حولها عدا العراق وذلك حتى لا تسئ للشعور العام الإيراني وكان ذلك من أسباب نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 1981م وقد أكدت الدول الأعضاء في المجلس على أن أمن الخليج العربي من مهمة دولهم فقط، وكانت السعودية تهدف من ذلك التكافل بين دول الخليج أن يقف المجلس مساعداً للسعودية في هذه الفترة.

ج- عقب الغزو العراقي للكويت سعت المملكة نحو تثبيت الحدود بين الدول الأعضاء وذلك للبعد بالمنطقة عن صراع الحدود فتم تسوية حدودها مع الإمارات بخصوص البحر الإقليمي في "خور العديد" وكذلك بالنسبة لمشكلة الحدود مع اليمن وتم ترسيم الحدود وإنهاء كافة المشاكل المتعلقة بالحدود وغيرها، وكذلك فإنها ألتزمت مع قطر والبحرين بعرض مشكلة الخلاف بينهما على محكمة العدل الدولية لتسويتها قضائياً وبالفعل تم العرض والانتهاء منها.

د - تمثلت الرؤية الحالية للمملكة في تأمين القدرات العسكرية عن طريق تطوير قواتها العسكرية وذلك من خلال العديد من الصفقات العسكرية التي عقدتها المملكة مع عدد من الدول الأجنبية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية [2].

---

(1) عبد الخالق عبد الله،النظام الإقليمي الخليجي،السياسة الدولية،القاهرة، أكتوبر1999م، ص ص 33-36.

(2) موقع وزارة الخارجية السعودية على شبكة الانترنت www.mofa.gov.sa

ب- مفهوم دولة الكويت لأمن الخليج العربي

ينبغي قبل التطرق إلى الرؤية الكويتية لأمن الخليج الإشارة إلى التهديد الداخلي لأمن الكويت وهو يتمثل في الخلل في النسيج الاجتماعي الذي ترتب على التحول السريع من اقتصاد البداوة وهو نظام الحكم القبلي إلى التحديث الاقتصادي المرتبط ارتباطاً وثيقاً بالرأسمالية العالمية. فالمشكلة تتعلق في جوهرها بالتناقض بين المحافظة على نظام حكم تقليدي يقوم على أساس قبلي (السلطة المطلقة للحكم الأبوي) ويرتكز على الإسلام وبين متطلبات سرعة التحديث الاقتصادي والاجتماعي حيث يؤدي التطور الاقتصادي والاجتماعي إلى المزيد من التوترات بين طبقات الشعب.

ومِنْ ثَمَّ فإن أمن الخليج العربي من وجهة النظر الكويتية **يرتكز على** :

أ - إبعاد الكويت ومنطقة الخليج العربي عن الصراع الدولي.

ب- الاهتمام بالناحية التعليمية ودراسة أوضاع المنطقة لكي تواجه الأطماع الخارجية.

وتؤكد الرؤية الكويتية أنه للحفاظ على أمن الخليج العربي يجب عليها إتباع سياسة متوازنة تجاه القوى العالمية مثل روسيا الاتحادية والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ولقد رفضت الكويت التواجد العسكري لأي منهم في المنطقة وذلك لمهادنة كل من العراق وإيران والسعودية لأنها لو طلبت حماية أية دولة أجنبية لاعتبرت هذه القوى الثلاث في المنطقة أن ذلك موجهاً لأي منهم.

وعقب الغزو العراقي للكويت تغيرت وجهة النظر الكويتية تجاه مسألة أمن الخليج العربي حيث دخلت القوات الأجنبية وأصبح أمن الخليج ليس مسئولية دوله ولكن أصبح في يد القوى الأجنبية بالاتفاق مع دول المنطقة، لذا بدأت الكويت تبحث عن طريق جديد لحل إشكالية الأمن داخل الخليج العربي متمثلاً في التواجد الأجنبي المباشر على أراضيها.

ج- مفهوم سلطنة عُمان لأمن الخليج العربي

لقد وضعت عُمان رؤيتها لأمن الخليج العربي معتمدة على القدرة العسكرية لكل

دول الخليج العربي ومن الملاحظ أن عُمان قد أسست قواتها المسلحة منذ وقت بعيد وهو ما ساعدها في القضاء على حركة ظفار والحفاظ على أمنها، ولقد تقدمت بمشروع أمن الخليج العربي وهو عبارة عن إنشاء جيش تموله الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي يكون هدفه المحافظة على مصالح الخليج الاقتصادية ويبقى حارساً لدوله من أي اعتداء خارجي ومع ذلك قوبل بالرفض من بعض دول مجلس التعاون الخليجي، وفي الحقيقة أنه لو تم تكوين هذا الجيش فعلاً ونشأ بين دول المجلس لكان رادعاً للعراق ومنعها من التفكير في دخول الكويت ولقد أدى ذلك إلى إهدار الوضع الاقتصادي للمنطقة وعدم استقرار الأوضاع داخلها وتعتبر سلطنة عُمان الأكثر في مواقفها من الوجود العسكري الأجنبي قبل أزمة الخليج وما بعدها[1].

د- مفهوم دولة الإمارات العربية المتحدة لأمن الخليج العربي

ترى الإمارات – كغيرها – من الدول الأعضاء في المجلس أن التهديدات الخارجية هي الأساس الذي يجب عليه أن تتعاون من أجل مواجهته، وهي ترى أن احتلال إيران لجزرها منذ عام 1971م هي من أوضح عوامل التهديد الخارجي لأمنها أو لأمن المنطقة العربية بصفة عامة، وأنها تعتبره اعتداء على الأمن القومي العربي، وهي تنظر إلى المشكلة وتعتبر أن أفضل حل لها هو عن طريق التسوية السلمية دون الدخول في نزاع مسلح وهي تتفق بذلك مع وجهة النظر العُمانية.

ووجهة نظرها هذه تطبقها كذلك على مشكلة الحدود فقد سوت مشكلة البريمي مع السعودية بالمفاوضات دون الدخول في أي مهاترات عسكرية وتنظر أيضاً إلى الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين على اعتبار أنه هو أساس الأزمة في الخليج العربي بصفة خاصة والأمن القومي العربي بصفة عامة، نلاحظ أنها قد طورت قواتها المسلحة بعد الغزو العراقي للكويت. وأن الإمارات لم تقم بعقد اتفاقيات أمنية مع أية دولة أجنبية

(1) جودة إبراهيم، الغزو العراقي للكويت وتأثيراته على الأمة العربية، المكتبة الدولية، القاهرة، 2003، ص87-88.

حتى الآن، ولم تقدم مشروعاً لإنشاء قوات عسكرية في الخليج فهي لها وجهة نظر مختلفة عن غيرها.

هـ- مفهوم دولة قطر لأمن الخليج العربي.

تقوم وجهة نظر قطر على بناء القوات المسلحة لدول المنطقة للمحافظة على أمن واستقرار الخليج العربي، وتختلف وجهة النظر القطرية مع بعض الدول الأعضاء في المجلس وترى أنه من الواجب عقد اتفاقيات أمنية مع إيران لأنها ترى في استقرار أمن الخليج استقرار باقي الأوضاع في المنطقة الخليجية، ومن الملاحظ أن قطر تكشف عن علاقاتها الاقتصادية مع إيران، وقد كان موقف قطر من وجود الغزو العراقي في المنطقة يشابه موقف دول الخليج العربي (أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية) من أن القوات العربية يجب أن تكون تحت الطلب عند الحاجة. وقد اهتمت قطر في الآونة الأخيرة ببحث التعاون العسكري مع الدول الأجنبية وبالذات مع بريطانيا في عام 1993م. وفي الدوحة من نفس العام وقعت على مذكرة التفاهم حول التعاون القطري البريطاني في مجال المعدات الدفاعية والخدمات المرتبطة بها. وهنا يتضح أن وجهة النظر القطرية لأمن الخليج العربي هي أن يقوم بين الدول الموجودة على الساحة تعاون أمني ويجب عقد اتفاقيات مع الدول الأجنبية حتى تحافظ على أمن المنطقة الخليجية[1].

و- مفهوم مملكة البحرين لأمن الخليج العربي

للبحرين وجهة مختلفة عن مثيلتها في المنطقة فهي ترى التهديد الخارجي الوحيد لأمن المنطقة يكمن في قيادة إيران للمنطقة، وذلك واضح من السياسة الإيرانية فهي دائما تطالب بالبحرين ووضعها تحت سيادتها، وهذا ما دفعها لعقد اتفاقيات أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية في 27/ 10/ 1991م، ووقعت البحرين اتفاقية دفاعية مشابهة مع بريطانيا. والبحرين تنظر لفكرة أمن الخليج العربي على الأخذ بالمفهوم الشامل

---

(1) كمال طاهر، الأمن القومي العربي، دار الصفا، القاهرة، 2001م، ص 71-72

بأبعاده العسكرية والسياسية والاقتصادية فهو تعاون كامل بين دول مجلس التعاون الخليجي مع إعطاء أولوية بارزة للعامل العسكري في المنطقة ولقد عرضت البحرين وجهة نظرها لتحقيق الأمن الخليجي العربي في اقتراح عرض أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة **تضمن ثلاث عناصر وهي**[1] :

1- الالتزام بمبدأ حل المنازعات عن طريق الوسائل السليمة.
2- عدم التدخل في الشئون الداخلية واحترام مبدأ سيادة كل دولة من دول المنطقة الخليجية على مواردها القومية والاقتصادية.
3- العمل من أجل تحقيق التنمية الشاملة في جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باعتبار ذلك مطلباً ضرورياً لتحقيق الأمن الجماعي.

ونلاحظ أن البحرين – في وجهة نظرها – تعتمد على المفهوم الشامل أو الواسع لأمن منطقة الخليج العربي، وليس قصرهُ فقط على الجانب العسكري، بل يجب الأخذ في الاعتبار كل من الجانب السياسي والاقتصادي حتى تستطيع دول مجلس التعاون أن تتفق فيما بينها على مخطط واضح لأمن الخليج العربي واستقرار الأوضاع والوقوف في وجه التهديدات الخارجية، فهدف البحرين هو استقرار أوضاع الخليج العربي وإبعاده عن الصراعات الدولية التي تضر بمصالح الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

(1) نص منشور بجريدة الخليج 3/ 10/ 1991م نقلاً عن محمد فودة، أمن الخليج، الدار العربية، القاهرة، 2004، ص 112.